

GOV/2014/44
٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

مجلس المحافظين

عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند ٨(هـ) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2014/39)

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية العربية السورية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدمة

١- في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، قدّم المدير العام إلى مجلس المحافظين تقريراً عن تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية العربية السورية (سوريا) (الوثيقة GOV/2013/41). ويتناول هذا التقرير التطوّرات ذات الصلة التي طرأت منذ ذلك التاريخ.

باء- الخلفية

٢- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أبلغ المدير العام مجلس المحافظين بأنّ الوكالة تلقت معلومات تزعم أن منشأة في موقع دير الزور بسوريا، دمرتها إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانت مفاعلاً نووياً لم يكن مُشعلاً بعد ولم يتم إدخال أي مواد نووية فيه. وتضمّنت المعلومات التي قدّمت إلى الوكالة لاحقاً مزاعم إضافية تُفيد بأنّ المفاعل المذكور كان مفاعلاً مبرّداً بالغاز ومهدّداً بالغرافيت، وأنّه لم يكن مصمّماً لإنتاج الكهرباء، وأنّ تشييده تم بمساعدة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأنّه كانت هناك ثلاثة أماكن أخرى في سوريا مرتبطة وظيفياً بموقع دير الزور. وبنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، جرت عمليات إخلاء وتسوية سطحية على نطاق واسع في الموقع المذكور، أزيلت أو حُجبت بقايا المبنى المدمر^١. وتزعم سوريا، منذ أيار/مايو ٢٠٠٨، أن

^١ الفقرة ٢٦ من الوثيقة GOV/OR.1206؛ والفقرة ١٦ من الوثيقة GOV/2008/60.

المبنى المدّمّر كان منشأة عسكرية غير نووية وأنه لم يكن لديها أي تعاون مرتبط بالمجال النووي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.^٢

٣- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، زارت الوكالة موقع دير الزور وطلبت تزويدها بمستندات داعمة بشأن الاستخدام الماضي والحاضر للمباني الكائنة في موقع دير الزور وفي ثلاثة أماكن أخرى يُزعم أنها كانت مرتبطة وظيفياً بذلك الموقع. ومنذ تلك الزيارة، لم تتعاون سوريا تعاوناً جوهرياً مع الوكالة فيما يتعلق بطبيعة موقع دير الزور أو الأماكن الثلاثة الأخرى.

٤- وأورد المدير العام، في تقريره إلى مجلس المحافظين في أيار/مايو ٢٠١١، تقييم الوكالة الذي مفاده أنه، استناداً إلى جميع المعلومات المتاحة للوكالة وإلى تقييمها التقني لتلك المعلومات، من المرجح جداً أنّ المبنى الذي دُمّر في موقع دير الزور كان مفاعلاً نووياً وكان ينبغي الإعلان عنه للوكالة. أما الأماكن الثلاثة الأخرى فلم تتمكن الوكالة من تقديم تقييم بشأن طبيعتها أو بشأن حالتها التشغيلية.

٥- وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ اعتمد مجلس المحافظين بالتصويت القرار GOV/2011/41، الذي خلص فيه إلى جملة أمور من بينها أن قيام سوريا على نحو غير معلن بتشييد مفاعل نووي في دير الزور، وعدم تقديمها معلومات عن تصميم هذا المرفق، يشكّلان مخالفة من جانب سوريا لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الذي عقده مع الوكالة في إطار معاهدة عدم الانتشار، وذلك في سياق الفقرة جيم من المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي للوكالة. ودعا مجلس المحافظين سوريا إلى أن تعالج مخالفتها على الفور، وأن تزود الوكالة بتقارير محدّثة بموجب اتفاق الضمانات المعقود معها، وأن تسمح بالوصول إلى جميع المعلومات والمواقع والمواد والأشخاص على النحو اللازم للوكالة من أجل التحقق من هذه التقارير وتسوية جميع المسائل العالقة، بحيث تتمكن الوكالة من تقديم التأكيدات اللازمة بشأن الطبيعة السلمية حصراً لبرنامج سوريا النووي. ووفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة جيم من المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي، قرّر المجلس أيضاً أن يُنهي، عبر المدير العام، أمر مخالفة سوريا لاتفاق الضمانات المعقود معها إلى علم جميع الأعضاء في الوكالة وإلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. وطلب مجلس المحافظين من المدير العام أن يواصل جهوده الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات الذي عقده الوكالة مع سوريا وأن يبلغ أي تطورات مهمة إلى مجلس المحافظين وإلى مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، وقرّر أن يواصل النظر في هذه المسألة.

٦- وخلال اجتماع مع الوكالة في دمشق في ٢٥ و٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، نوقش اقتراح بخصوص الإجراءات الممكنة في المستقبل لم يركّز سوى على موقع دير الزور وحده.^٣ وبعد استعراض دقيق، خلصت الوكالة إلى أن الاقتراح غير مقبول نظراً للشروط التي تفرضها سوريا على أنشطة التحقق التي تجريها الوكالة في الموقع ونظراً لإغفال الأماكن الثلاثة الأخرى من نطاق الاقتراح. واقترحت الوكالة على سوريا لاحقاً إجراء مناقشات إضافية. وفي رسالة إلى الوكالة بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، أوضحت سوريا أنها ستقدّم رداً مفصلاً في وقت لاحق، مشيرةً إلى صعوبة الوضع الأمني السائد في البلد. وحتى الآن لم تتلقّ الوكالة أي رد كهذا من سوريا عن المعلومات اللازمة لتسوية المسائل العالقة بشأن موقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى.

^٢ الفقرة ١٥ من الوثيقة GOV/2009/36.

^٣ الفقرة ٧ من الوثيقة GOV/2012/42.

^٤ أشير إلى هذه الرسالة في تقارير سابقة بالتاريخ الخطأ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢.

جيم- التطورات

٧- كما سبقت الإفادة، أبلغت الوكالة سوريا، في رسالة إليها بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بأنه، بعد النظر في تقييم إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن للظروف الأمنية السائدة في سوريا، وأخذاً بعين الاعتبار ضالة كمية المواد النووية، حسب ما أعلنته سوريا، في المفاعل المصدري النيوتروني المصغّر الموجود في دمشق، سيؤجّل التحقق من الرصيد المادي في المفاعل المذكور، الذي كان مقرراً إجراؤه في عام ٢٠١٣، ريثما تكون الظروف الأمنية قد تحسّنت تحسناً كافياً.

٨- وأبدت سورياً، في رسالتين موجّهتين إلى الوكالة مؤرّختين ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤، استعدادها لاستقبال مفتشي الوكالة، ولتقديم الدعم، بغرض إجراء تحقق من الرصيد المادي في المفاعل المصدري النيوتروني المصغّر. بيد أنه، بالنظر إلى أن تقييم إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن للوضع الأمني في سوريا لم يتغير، فإنّ الوكالة ليست في وضع يمكنها من إرسال مفتشين إلى هذا البلد.

٩- وتواصلت الوكالة، من خلال استعراض الصور الملتقطة بالسواتل، رصد المفاعل المصدري النيوتروني المصغّر، ومنطقة خزن ركازة خام اليورانيوم (الكعكة الصفراء) في المحطة التجريبية لحمض الفوسفوريك الكائنة بحمص، والأماكن الأخرى ذات الصلة بضمانات الوكالة.

١٠- ولم يزل المدير العام، منذ تقديم تقريره السابق إلى مجلس المحافظين، يجددّ دعوته إلى سوريا أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة بشأن القضايا العالقة المتصلة بموقع دير الزور والأماكن الأخرى. ° ولم تستجب سوريا بعد لهذه المناشدات.

دال- الاستنتاج

١١- منذ صدور تقرير المدير العام بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، لم ترد لعلم الوكالة أي معلومات جديدة كان من شأنها أن يكون لها تأثير على تقييم الوكالة الذي مفاده أن من المرجح للغاية أن مبنى تم تدميره في موقع دير الزور كان مفاعلاً نووياً وكان ينبغي أن تعلنه سوريا للوكالة. أما الأماكن الثلاثة الأخرى فما زالت الوكالة غير قادرة على تقييم حول طبيعتها أو حول حالتها التشغيلية.

١٢- ويحثّ المدير العام سوريا على أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة بشأن القضايا العالقة المتصلة بموقع دير الزور والأماكن الأخرى.